مكانة العدالة الإقتصاديّة في أسلوب الحياة الإسلاميّة

الباحث رشيد محمدي
ماجستير ومدرس في قسم المعارف الاسلامية، بجامعة جندي شابور الطبية الأهواز، الأهواز، إيران
mohamadi67rashid@gmail.com
الدكتور محمود حزبه زاده
مدرس في قسم المعارف الاسلامية، بجامعة جندي شابور الطبية الأهواز، الأهواز، إيران
mhazbehzadeh@yahoo.com
الأستاذ المساعد الدكتور علي رادمهر(الكاتب المسؤول)
عضو الهيئة العلمية في قسم المعارف الإسلامية، جامعة جندي شابور الطبية الأهواز، الأهواز، إيران
Radmehr-a@ajums.ac.ir

The place of economic justice in Islamic life style

Rashid Mohammadi
Master of jurisprudence and principles of the seminary of Qom , lecturer in the Department of Islamic Studies , Ahvaz Jundishpur University of Medical Sciences , Ahvaz , Iran
Mahmoud Hazbehzadeh
Doctor of Theology , Islamic Jurisprudence and Buildings , Teacher of Islamic Law , Teacher of Islamic Knowledge , Ahvaz Jundishpur University of Medical Sciences , Ahvaz , Iran
Ali radmehr (Responsible author)
Faculty member and assistant professor of Islamic education group Ahvaz Jundishpur University of Medical Sciences , Ahvaz , Iran

ملحوظه: هذا البحث من نتائج حصيلة المشروع البحثي الذي تَم في جامعة العلوم الطبية والخدمات الصحية جندي شابور الأهواز في إيران.

الملخص:

إنّ أسلوب الحياة كمصطلح من المصطلحات علم الإجتماع له علاقة مباشرة ومتقنة بمجموعة من المفاهيم. لأسلوب الحياة الإسلامية الذي له جذور في دين الإسلام، مبادئ خاصة في الشؤون الإقتصادية. من هذه المبادئ في أسلوب الحياة الإسلامية هي مراعاة العدالة الإقتصادية. يقصد بالعدالة الإقتصادية توفير إحتياجات الإنسان وحقوقه المادية وتحديد نصيب كل فرد من أفراد المجتمع في الموارد الطبيعية والثروات المتوفّرة في المجتمع، ومكافحة أيّ نوع من الإحتكار والريع. وقد أوصت العديد من الآيات والأحاديث بمراعاة العدالة الإقتصادية، ويركّز حكم الإمام علي عليه السلام على هذا المبدأ. إنّ تطبيق العدالة الإقتصادية سيقضي على الفقر في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: أسلوب الحياة الإسلاميّة، العدالة، العدالة الإقتصادية، الإقتصاد.

Abstract:-

Life style as a subject of social science has a firm and established relation with a collection of concepts. The Islamic life style which originated from Islam religion has special bases in economic matters. Observing economic justice is one of the economic bases in Islamic life style. Economic justice means providing monetary rights and needs for people, determining a portion of each social person from natural sources and facilities and from present wealth being in the society and contesting with all kind of monopolization and malversation.

There are many verses and narrations which mentioned to observing the economic justice and imam Ali' way of governance was also relied on it. Observing and doing economic justice will be helpful in removing the social poverty.

Key words: Islamic life style, justice, economic justice, economic

المقدّمة:

يعتبر خلق التوازن الإجتماعي وتعديل الثروة من السياسات المبدأيّة في مدرسة الإقتصاد الإسلامية وفي ظلّ هذه السياسة يتمّ توفير الأسس اللازمة لكسب المال للجميع. لذلك، على الرغم من أن الناس في هذا المجتمع لم يكونوا في مستوي واحد من الثروة والمعيشة، إلا أن كل فرد يتمتع بمستوى مقبول من المعيشة ورفاهية نسبية، وبهذا سيتمّ القضاء على الفقر في المجتمع.

إنّ العدالة الإقتصادية تعني مراعاة الحقوق الإقتصادية على صعيد السلوكيات والعلاقات الإقتصادية. وسيتحقّق هذا الأمر كهدف إقتصادي بشكل كامل عندما يحصل كلّ فرد من أفراد المجتمع على حقّه من ثروات وعوائد المجتمع[١].

من أهمّ أهداف العدالة الإجتماعية على مستوي القضايا الماديّة والإقتصاديّة هي مكافحة الفقر، والتضاد الطبقي، والصدّ عن خلق المفارقات الطبقيّة، والإسراف والتبذير، واحتكار التجارة والإنتاج والسلع وخلق البيئة والعلاقات الّتي تقوم على أساس العدالة لإستخدام الموارد الطبيعيّة للجميع[٢]. تعتبر مكافحة الفقر والحرمان من أهمّ إنجازات العدالة الإجتماعيّة من منظور الإمام علي عليه السلام. فالإمام عليه السلام في اليوم الثاني من استلامه مقاليد الحكم وفي خطبته الحكوميّة الأولى قد بيّن أنّ المحور الأساسي لخطط حكومته هو القضاء على الفقر والحرمان وإقامة العدل. وفقاً للتعاليم والمصادر الدينيّة إنّ الفقر ليس سمة بشريّة متأصّلة يمكن اعتباره أمر طبيعيّ بل هو أثر جانبيّ كغيره من الظواهر الإجتماعيّة الّتي يجب استئصالها ومعالجتها. في أسلوب الحياة الإسلامية القائم على التعاليم الدينية، يمكن علاج الفقر ويجب القضاء عليه[٣]. لذلك، فإنّ الفقر هو نتيجة لمجموعة من العوامل الإجتماعية والفردية التي يمكن تحديدها والقضاء عليها.

أسئلة البحث وفرضياته

الف- أسئلة البحث: الأسئلة الّتي تطرح في هذا المجال هي: ما هي مكانة العدالة الإقتصاديّة وأثرها في أسلوب الحياة الإسلاميّة؟ ماذا تعني العدالة الإقتصاديّة؟ ما هو أثر إقامة العدالة الإقتصاديّة على الفرد والمجتمع؟

ب - فرضيّات البحث: قد تمّ تحديد مبادئ للقضايا الإقتصادية في أسلوب الحياة الإسلامية منها إقامة العدل الإقتصادي. إنّ الإسلام يؤكّد على العدالة الاقتصادية وخلق الفرص المالية والإقتصادية المتكافئة بين كافّة أفراد المجتمع، ويلتزم أتباع المدرسة الإسلامية مراعاتها. وبالحفاظ على العدالة الإقتصادية يتمّ القضاء على الفقر، لأنّ الفقر يعتبر أثراً جانبيّاً وليس متأصلاً.

أرضيّة البحث:-

لقد أثير موضوع أسلوب الحياة لأوّل مرة في علم النفس من قبل آدلر (١٩٢٢م) ثم توسع من قبل أتباعه. إنّهم قاموا بتحديد أسلوب الحياة ونمط تشكيله في الطفوليّة والمواقف الرئيسي لأسلوب الحياة والمهام الرئيسية وتفاعلها مع بعضها البعض وأظهروه في سياق شجرة أسلوب الحياة. وقد أثاروا المفاهيم ذات القيمة والمفاهيم الأنثروبولوجية والفلسفية وصوّروا الحياة كلّها على أنها مندمجة.

لكن موضوع أسلوب الحياة لم يناقش كثيراً في الدراسات الدينية. وبالطبع قد تمت مناقشة بعض مكوّناته كالتغذية والرياضة والترفيه وما إلى ذلك، وقد دُرس الموضوع من منظور الدين بإيجاز، ولكن لم يتمّ القيام بعمل شامل في هذا المجال ولم يتم تقديم أيّ نموذج لأسلوب الحياة الإسلامية بهذه المواصفات: أولاً يأخذ في الاعتبار جميع الأبعاد، وثانيًا، يؤكد على تناسق وتناغم جميع الأبعاد بعضها مع البعض.

فيما يلي بعض الأمثلة على بعض الأعمال الطفيفة في هذا المجال:

الأيرواني، جواد (١٣٨٤) قد تطرّق الباحث إلى موضوع الأخلاق الإقتصادي من منظور القرآن والأحاديث.

المهدوي الكني، محمدسعيد (١٣٨٦) قام بدراسة مفهوم أسلوب الحياة من وجهات النظر المختلفة وعلاقته بالذوق.

الأميني، ابراهيم (١٣٩٣) قدّم بحثاً في وجهة النظر الإسلامية في حيازة الممتلكات واستهلاكها.

الهادوي الطهراني، مهدي (١٣٨٨) قام بدراسة موضوع الهيكل العام للنظام

الإقتصادي الإسلامي من منظور القرآن.

ابراهيم نژاد، محمدرضا (١٣٩٢) قام بدراسة موضوع أساليب التجارة في السوق الإسلاميّ.

الميرعمادي، سيد احمد (١٣٩٠) أجرى أبحاثاً حول الإقتصاد في الإسلام.

وفي البحث المقدّم، تمت مناقشة أسلوب الحياة الإسلامية بشكل خاصّ في بعض القضايا الإقتصادية بالرجوع إلى الآيات والأحاديث، وقد تم ذكر المعيار الإسلامي في هذه العلاقات.

تعريف العدالة الإقتصادية:

العدل مصدر أو اسم جمع، يقال في المذكر، والمؤنث والجمع[٤]. وقد ذكر في كتب المعاجم لمفردة العدل معانٍ مختلفة. وقد جاء في كتاب مفردات الراغب تحت مفردة العدل: لفظٌ يقتضي معنى المساواة، فالعَدْلُ هو التّقسيط على سواء، وعلى هذا قد روي أنّ: ((بالعَدْلِ قامت السّموات والأرض))[٥]. ويقول فيما يخصّ بمعني ((القسط)): ((هو النّصيب بالعدل. والْإِقْسَاطُ أن يعطي قسط غيره، وذلك إنصاف))[٦].

وفي قاموس دهخدا تعني العدالة تحقيق العدل، وهو ينقل عن الجرجاني: ((العدل يعني المثابرة وفي الشريعة تعني المثابرة على الحق وتجنب الكبائر من الذنوب وعدم الإصرار على صغائرها. كما قد ذكر للعدالة معنى الوثيقة والشهادة وضدّ الإضطهاد، والإنصاف وإحقاق الحقّ، وقد ذكرت العدالة في معاني معارضة القهر والإستبداد، وبمعنى القسط، وأمر بين الإفراط والتفريط، والمساواة في المكآفأة على الخير والشر والقضاوة بالحقّ[٧].))

ما هو المشهور بين أصحابنا المتأخرين من أنها ملكة نفسانية تبعث على ملازمة التقوى والمروة. وقيل البعض: هي اجتناب الكبائر والصغائر من المكلف العاقل[٨].

وفقاً لما ذكرناه آنفاً، إنّ معاني العدل والعدالة هي كما يلي: المساواة والإنصاف والإعتدال أمر بين التطرف والإفراط، وضدّ الظلم والإضطهاد؛ والتناسق والملاءمة والإستقرار وثبات الطريق.

يعتبر الإنتاج والتوزيع والإستهلاك هو المجال الرئيسي للاقتصاد، والذي يمكن القول

بشكل عامّ، أنّ العدالة في هذه المجالات الثلاثة تسمّى العدالة الإقتصادية.

فالعدالة الاقتصادية هي مثال للعدالة بأوسع معانيها. وفي عصرنا الرّاهن يستخدم مصطلح العدالة الإجتماعية في بعض الأحيان للدلالة على مصطلح العدالة الإقتصادية[٩].

إنّ الله تبارك وتعالي قد أمر بالقسط والعدل في عدّة آيات من القرآن الكريم[١٠]. إنّ حُسن العدل وقبح الظلم من القضايا الّتي تدلّ عليها العقلانية وطبيعة البشر ولا تحتاج إلى أيّة حجة أو مناقشة. من أجل إقامة العدل، يجب أن يسعى البشر إلى التعرّف على ضرورة العدالة في كلّ بُعد من أبعاد الحياة. وقد عبّر الإسلام عن النظرة الإلهية للعدالة بشكل عامّ والعدالة الإجتماعية بشكل خاصّ، وقد بيّن سبل تنفيذها[١١].

إنّ العدالة الإجتماعيّة في الإقتصاد هي عبارة عن ((الحقوق الماديّة)) أو ((إحتياجات المعيشة)) للبشر. العدالة الإجتماعيّة تعني ((استيفاء الحقّ)) أو إعطاء أيّ حقّ لصاحبه. عندما نقوم بدراسة هذا المفهوم في حقل الإقتصاد نستخلص هذا النتيجة ((أنّ العدالة الإجتماعيّة حقّ، وهي المساهمة في ثروة المجتمع ودخلها، وستحدث (هذه القضيّة) عندما يستوفي كلّ فرد حقّه في هذا المجال[١٢].))

بمعنى آخر، إنّ العدالة الإقتصادية هي تعني توفير الإحتياجات والحقوق المادية للإنسان وتحديد نصيب كلّ فرد من أفراد المجتمع في الموارد الطبيعية وثرواث المجتمع. في أسلوب الحياة الإسلامية المستمدّ من الفكر الديني، إقامة العدل وتوفير الحقوق واحتياجات أفراد المجتمع الماديّة منها والمعيشية تعتبر من القيم الإجتماعيّة، بحيث يكون لكلّ فرد مستوى ((دخل)) عادي يتمكن من تلبية احتياجاته ولا يشعر بقلق في تأمين مؤونة حياته. قد تبيّن تجربة الحكومة الإسلامية في صدر الإسلام أهمية هذه الحقيقة أن قادة الدّين قد عملوا بجدّ لتطبيق العدالة الإجتماعية، ولا سيما في مجال تلبية الإحتياجات المادية والمعيشية للناس؛ لأنّ المجتمعات المزدهرة لا يمكن ظهورها إلّا أن تُبني العجلات الإقتصادية للبلد على القسط والعدالة حيث يتمتع الجميع برفاهيّة نسبية[١٣].

يعبّر العالم الشيعي الشهيد الصدر في كتابه ((إقتصادنا)) عن العدالة الإجتماعية بأنّها من خصائص البناء العامّ للإقتصاد الإسلامي ويتحدث في هذا المجال على النحو التالي:

((يتألّف الهيكل العامّ للإقتصاد الإسلامي من أركان رئيسية ثلاثة: الملكية المزدوجة، والحرية الإقتصادية في نطاق محدود، والعدالة الإجتماعية)).

يعتقد الشهيد الصدر أنّ الإسلام يختلف عن الرأسمالية والإشتراكية في نوعية الملكية التي يقرّرها اختلافاً جوهرياً؛ فالمجتمع الرأسمالي يؤمن بالشكل الخاص الفردي للملكيّة، ولا يعترف بالملكية العامة إلاّ حين تفرض الضرورة الاجتماعية والمجتمع الاشتراكي على العكس تماماً من ذلك؛ أمّا المجتمع الإسلامي فلا تنطبق عليه الصفة الأساسية لكلّ من المجتمعين، لأنّه يقرّر الأشكال المختلفة للملكية في وقت واحد، فيضع بذلك مبدأ الملكية المزدوجة (الملكية ذات الأشكال المتنوعة) بدلاً عن مبدأ الشكل الواحد للملكية الذي أخذت به الرأسمالية والاشتراكية. فهو يؤمن بالملكية الخاصة، والملكية العامّة وملكية الدولة.

ويعتقد الشهيد الصدر في مجال العدالة الإجتماعية، بأنّه لا يكفي أن نعرف من الإسلام مناداته بالعدالة الاجتماعية وإنّما يجب أن نعرف أيضاً تصوّراته التفصيلية للعدالة، ومدلولها الإسلامي الخاصّ. فإنّ الصورة الإسلامية للعدالة الإجتماعية تحتوي على مبدأين عامّين هما ((التكافل العامّ)) و((التوازن الإجتماعي))[١٤].

والتكافل لغةً، تعني الضمان والكفالة والتعهّد بحلّ مشاكل معيشة الطرف الآخر. وفي المصطلح من منظور الشهيد الصدر، فهو نوع من الضمان والمسؤولية العامة للشعب بعضهم للبعض، والتي تشمل أساساً للتسامح مع مجرد المصالح الفردية والتفكير في المصالح العامة والاهتمام بها. وأما التوازن الاجتماعي هو التوازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة، لا في مستوى الدخل. لمبدأ التوازن الإجتماعي أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية واسعة يمكن اعتبار الأسس النظرية للتوازن الإجتماعي والسياسي في الحالات التالية: تفاوت أفراد النوع البشري في مختلف الخصائص والصفات، والعمل هو الأساس الملكيّة في المجتمع والسياسة، وهو الأساس في طلب الحاجات وتوفيرها، وهو مبدأ بقاء المجتمع واستمرار الحياة السياسيّة بالشكل الصحيح وعلي أساس مبدأ الإحسان ورعاية الناس في المجتمع. وجدير بالذكر أن للحالات المذكورة خلفيات إقتصادية ولبعض منها خلفيات ثقافية وسياسية. وعلى سبيل المثال، في المجال الإقتصاد الحيوي للمجتمع، إنّ التوازن الاجتماعي هو التوازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة، لا في مستوى الدخل. والتوازن في مستوى المعيشة معناه أن يكون

المال موجوداً لدى أفراد المجتمع ومتداولاً بينهم، إلى درجة تتيح لكلّ فرد العيش في المستوى العام، أي: أن يحيا جميع الأفراد مستوى واحداً من المعيشة، مع الاحتفاظ بدرجات داخل هذا المستوى الواحد تتفاوت بموجبها المعيشة، ولكنّه تفاوت درجة، وليس تناقضاً كليّاً في المستوى))[١٥].

وفقاً لمبادئ مدرسة الإسلام والحياة العملية لحكومة الإمام علي عليه السلام يمكن الإستنتاج أنّ إقامة العدالة الإقتصادية هي من الأهداف الرئيسية لمدرسة الإسلام. لذلك، تعني العدالة الإقتصادية تلك الشروط والقوانين المتساوية لجميع شرائح المجتمع وعدم إعطاء الريع الإقتصاديّ لفئات معينة، بحيث يكون أن يحيا جميع أفراد المجتمع مستوى واحداً من المعيشة، مع الاحتفاظ بدرجات داخل هذا المستوى الواحد، وتتفاوت بموجبها المعيشة وتحديد مستوى معيشتهم وفقاً لمواهبهم ومن دون استخدام الريع الإقتصادي أو علاقاتهم بالحكومة والمنظمّات.

ومن ناحية أخرى، تلتزم الحكومة بإيواء الأشخاص الذين يعانون من مشاكل معيشية ورعايتهم من خلال الضرائب المنصوص عليها في الإسلام كالخمس والزكاة، وغير ذلك.

إنّ مصدر الحقيقة للبشر من وجهة نظر دين الإسلام أمران: العمل والحاجة. بناءً على كميّة العمل والجهد تتحقّق حصّة الإنسان من ثروة المجتمع وممتلكاته. كما أنّ الفقراء الذين لا يقدرون على العمل، فإن احتياجاتهم تجعل حصّتهم من ثروة المجتمع وممتلكاته حقيقة واقعة؛ ويجب على الحكومة والأغنياء أن يقوموا بتلبية احتياجاتهم. يجب أن يتمتع جميع البشر بفرص وظروف متساوية للتمتع بالنعم الإلهية؛ ومع ذلك، بعد تقاسم الفرص بالتساوي، إذا تمتعت مجموعة بمزيد من النعم بسبب المزيد من المواهب والجهد، فهذا لا يرى فيه تناقضاً مع العدالة[١٦].

العدالة الإقتصاديّة في الآيات والروايات

هناك الكثير من الآيات والأحاديث تؤكد على أهميّة العدالة بشكل عامّ والعدالة الإقتصاديّة بشكل خاصّ، لدرجة أنّه يمكن القول إنّ العدالة سمة لا يمكن فصلها عن الشريعة الإسلامية[١٧].

من وجهة نظر دين الإسلام، يعتبر الإقتصاد والثروة من أسباب التماسك الإجتماعي. ولذلك، نرى تصحيح العلاقات الإقتصادية للمجتمع إلى جانب تصحيح المواقف العقائدية في طليعة تعاليمه.

تتناول بعض الآيات العدالة الاجتماعية في بُعدها العام، حيث يعتبر الإقتصاد جزء منه، وبعض الآيات الأخرى تختصّ بالعدالة الإقتصادية. فنذكر هنا البعض من هذه الآيات:

١- ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾[١٨]؛ ((الأنام)) تعني المخلوقات من الجنّ والإنس وجميع مخلوقات الأرض. لذلك، تتحقق العدالة الشاملة عندما تكون الأرض مهيأة للاستخدام العام للأرض ونعمها الطبيعية.

٢- ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[١٩]؛ إذا تمّ مراعاة العدالة على جميع المستويات الفردية والإجتماعية المختلفة، فسيكون لها العديد من الآثار والبركات على الفرد والمجتمع. في الحكم الإسلامي، يجب ألّا تكون أيّ إحتكار أو تخصيص للإنتاج وتوزيعه أو إستهلاكه في فئة خاصّة من النّاس ومنع الآخرين من المشاركة في الأنشطة الإقتصادية، ولذلك فإنّ الضرائب الإسلامية يمكن أن تمنع إحتكار الثروة وتداولها بين مجموعة ثرية من الناس.

قد تعبّر هذه الآية عن مبدأ أساسي في الإقتصاد الإسلامي، وهو أنّ اتّجاه الإقتصاد الإسلامي مع احترام ((الملكية الخاصة)) يقوم بتنسيق البرنامج بحيث يمنع تركيز الملكية والثروة في أيدي مجموعة يسيرة، كما يمنع استمرار تداولها بينهم[٢٠].

في تفسير هذه الآية الّتي تبيّن طريقة قسمة الفيء، يعرض سبب تقسيمها بين الفئات المذكورة وهو منع تكديس الثروة وحصر تداولها بين الأغنياء. ومن الواضح أنه عندما يحتكر الأغنياء تداول الثروة، سيكون الفرق بين الأغنياء والفقراء هائلاً. لذلك فإنّ الغرض من هذا الحكم هو سدّ الفجوة بين الناس وتعديل الثروة[٢١].

٣- ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾[٢٢]؛ يجب أن تكون الملكية بطريقة صحيحة. كالحيازة، والتجارة، والزراعة، والصناعة، والميراث، والهبة، وما شابه ذلك، لكن

الحيازة بالباطل والرشوة لا تخلق ملكية[٢٣].

٤- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾[٢٤]؛ وجدير بالذكر أنّ مفردة القوّامين مفردها قوّام ((الصيغة المبالغة)) تعني ((كثير القيام))، أي يجب أن تقوم بالعدالة في أي حال وفي أي عمل وفي أي عصر وزمن حتى يصبح هذا التصرف من سلوكك، وانحرافك عنه معارضاً لطبيعتك[٢٥]. في هذه الآية أمر الله المؤمنين بإقامة القسط والعدل. لذلك، فإنّ العدالة الإجتماعية بشكل عام في جميع المجالات بما في ذلك الإقتصاد، هي هدف الشريعة الإسلامية[٢٦].

٥- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ﴾[٢٧]؛ في سياق الآية التي تنص على واجبات البشر تجاه مجتمعه، فإنّ المقصود من العدالة هي العدالة الإجتماعية، والبشر مكلّف من الله بإقامة العدل الإجتماعي. في هذه الآية، قد أمر بإقامة العدالة الإجتماعية بشكل عام وفي جميع المجالات[٢٨].

٦- ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾[٢٩]؛ إنّ الغرض الأساسي من إرسال الرسل والأنبياء هو إقامة العدل[٣٠]. وفي هذه الآية الكريمة تمّ تقديم الغرض من إرسال الأنبياء وإنزال الكتاب والميزان، هو إقامة القسط والعدالة في الحياة الفردية والإجتماعية للبشر. تقدم هذه الآية العدالة الإجتماعية بشكل عامّ وفي جميع المجالات ومنها الإقتصاد كهدف لخطط الأنبياء وأوامرهم[٣١].

٧- ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٣٢]؛ هذه الآية وجميع الآيّ القرآنية التي تنهى عن اكتناز الثروة تؤكّد على أنّ الإسلام يرفض ادّخار الثروة وتداولها بين فئات معيّنة، وتنهي عن الإكتناز، وتأمر بالإنفاق كوسيلة لتعديل الثروة في المجتمع[٣٣].

تعتبر أهمية إقامة العدالة من الأمور التي يمكن أن نجدها في الكثير من كلام الأئمّة المعصومين عليهم السلام. بالإضافة إلى خطابات الإمام علي عليه السلام العديدة حول العدالة، فإن سيرته العمليّة في الحكومة وخاصة في بداية حكمه، تظهر الأهمية الكبرى للعدالة ومكانتها العالية في الإقتصاد الإسلامي.

ونكتفي هنا بذكر أمثلة قليلة من كلام الأئمّة المعصومين عليهم السلام في هذا المجال:

١- قال أمير المؤمنين على عليه السلام: ((العدل حياة الأحكام))[٣٤]:

يعدّ التداول العادل للملكيّة (وإمكانيّات المعيشة) في المجتمع من أهمّ العوامل الأساسية التي تخلق الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي والأخلاقي والثقافي والسياسي والدفاعي في المجتمع. وبهذه الطريقة يتمّ الكشف عن ((تواجد الدين في المجتمع))، لأنه مع إقامة العدل تبقى تعاليم الدين بحيوية (ويتمّ تنفيذها)))[٣٥].

٢- عن أمير المؤمنين عليه السلام: ((الْعَدْلُ قِوَامُ الرَّعِيَّةِ وَ جَمَالُ الْوُلَاةِ))[٣٦]:

٣- عن الإمام علي عليه السلام: ((بِالْعَدْلِ تَتَضَاعَفُ الْبَرَكَاتُ))[٣٧]:

٤- عن الإمام علي عليه السلام: ((وَ لْيَكُنِ الْبَيْعُ بَيْعاً سَمْحاً بِمَوَازِينِ عَدْلٍ وَ أَسْعَارٍ لَا تُجْحِفُ بِالْفَرِيقَيْنِ))[٣٨]

٥- عن الإمام علي عليه السلام: ((بِالْعَدْلِ تَصْلُحُ الرَّعِيَّةُ))[٣٩]

٦- عن الإمام علي عليه السلام: ((مَا عُمِّرَتِ الْبُلْدَانُ بِمِثْلِ الْعَدْلِ))[٤٠]

٧- عن الإمام الصادق عليه السلام: ((إِنَ النَّاسَ يَسْتَغْنُونَ إِذَا عُدِلَ بَيْنَهُمْ وَ تُنْزِلُ السَّمَاءُ رِزْقَهَا وَ تُخْرِجُ الْأَرْضُ بَرَكَتَهَا بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ)) [٤١]

٨- عن الإمام الصادق عليه السلام: ((ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ يَحْتَاجُ النَّاسُ طُرّاً إِلَيْهَا الْأَمْنُ وَ الْعَدْلُ وَ الْخِصْبُ))[٤٢]

٩- عن الإمام علي عليه السلام أنّه قال: ((مَا أَصْبَحَ بِالْكُوفَةِ أَحَدٌ إِلَّا نَاعِماً إِنَّ أَدْنَاهُمْ مَنْزِلَةً لَيَأْكُلُ الْبُرَّ وَ يَجْلِسُ فِي الظِّلِّ وَ يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ))[٤٣]

١٠- عن الإمام علي عليه السلام: ((ثَبَاتُ الدُّوَلِ بِإِقَامَةِ سُنَنِ الْعَدْلِ))[٤٤]

١١- عن الإمام علي عليه السلام: ((...وَ لَا يَثْقُلَنَ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ الْمَئُونَةَ عَنْهُمْ فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلَادِكَ وَ تَزْيِينِ وِلَايَتِكَ مَعَ اسْتِجْلَابِكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ وَ تَبَجُّحِكَ بِاسْتِفَاضَةِ الْعَدْلِ فِيهِمْ...))[٤٥]

١٢- عن الإمام علي عليه السلام: ((الرَّعِيَّةُ لَا يُصْلِحُهَا إِلَّا الْعَدْل))[٤٦]

١٣- عن الإمام علي عليه السلام: ((عَلَيْكُمْ بِالْإِحْسَانِ إِلَى الْعِبَادِ وَ الْعَدْلِ فِي الْبِلَادِ))[٤٧]

١٤- عن الإمام علي عليه السلام: ((لَوْ عُدِلَ فِي النَّاسِ لَاسْتَغْنَوْا))[٤٨]

إن الحق في تعريف ((العدالة الإقتصادية)) هو أن نقول - اقتباساً من كلام الأئمّة المعصومين عليهم السلام والعلم الإلهي - ((إنّ العدالة هي عمليّة إقتصادية تستوفي فيها احتياجات كلّ الجماهير حيث لا يبقي صاحب حاجة))[٤٩].

إنّ إقامة العدل هي من أولى الوصايا الإلهية للرسل وأنبيائه، كما نرى في التاريخ أنّ الأنبياء كانوا يعتزلون سياستهم عن الأغنياء والمستكبرين وكانوا يعيشون بين الضعفاء والفقراء. إنّ تعديل الثروة ومحاربة التكاثر ورفع المستوى العامّ للمجتمع إلى درجة تتوفّر فيه جميع الإمكانيّات الرفاهية هو من واجبات حكّام الإسلام، كما كان أميرالمؤمنين عليه السلام يتحدّث عن الظروف الإقتصاديّة في الكوفة أنّ جميع النّاس كانوا يتمتّعون برفاهيّة نسبيّة آنذاك.

قد اعتُبرت العدالة الإقتصادية في الروايات ركيزة من ركائز تديّن الناس بحيث تمّ إدخال تدهور الحالة الإقتصادية والفقر كسبب للإبتعاد عن التديّن وتدمير أسس الحكم.

قد تناولت بعض الروايات العدالة الإقتصادية بشكل خاص والبعض الآخر بشكل عام، وكذلك عبّرت بعض الروايات عن آثار تواجد العدالة في المجتمع أو عدم تواجدها، والتي يمكن الرجوع إلى هذه الروايات في مجال الفقر والتكاثر والإسراف.

أثر العدالة الإقتصادية على أسلوب الحياة الإقتصاديّة:

يمكن اعتبار إستغناء عامّة النّاس أهمّ أثر للعدالة الإقتصادية؛ حيث يقول الإمام الكاظم عليه السلام: لَوْ عُدِلَ فِي النَّاسِ لَاسْتَغْنَوْا[٥٠]: لو أقيمت العدالة بين الناس، لاستغنوا (ولم يبق هناك فقير)؛ إنّ الإستغناء له العديد من الفوائد في المجتمع ويصدّ أيضاً عن العديد من الأضرار التي تلحق بالمجتمع.

ومن آثار تطبيق المدرسة الإقتصادية للإسلام هو تمتُّع الجميع بالإمكانيّات المادية بحيث لا يقتصر الرخاء والراحة على أقلية ثرية، كما جاء في القرآن الكريم أنّ النعم الإلهيّة للجميع وليس لمجموعة معينة[٥١].

يتم تنفيذ العدالة الإقتصادية من أجل القضاء على الفقر المدقع وخلق توازن نسبي بين الشرائح الإجتماعية. في المجتمع الّذي يخلو من العدالة الإقتصادية لن تكون هناك علاقة ملموسة بين جهود الأفراد وكميّة الدخل والرفاهية، وإنّ المجموعة التي تتمتع بالحصول على الفرص المناسبة والإمتيازات الحصرية ستخصّص لنفسها جزءاً كبيراً من الموارد ومن هذا الخلال، ستزداد الفجوة بين الشرائح الإجتماعية أكثر فأكثر، ولكن عندما يتمّ تنفيذ العدالة الإقتصادية ستكون الجهود المخلصة والدؤوبة للأفراد هي الحافز الأساسي للدخل والرفاهية وستكون الفرص المتكافئة متاحة للجميع. وسيكون الدخل والرفاه حسب كميّة جهدهم ومثابرتهم؛ ولن يكون الإختلاف في هذا المجال غير مقبول.

إذا كانت هناك فرص متساوية للجميع، فيمكن للجميع الدخول إلى مجال الإنتاج، ولن يكون هناك شيء باسم احتكار الإنتاج في أيدي فئة معينة، وفي هذه الحالة لن يكون هناك فئة السادة وفئة الرقيق.

إذن يمكن اعتبار ((الأمل في التقدم)) بما يتناسب مع العمل الذي يقوم به الإنسان كأثر آخر للعدالة الإقتصادية في أسلوب الحياة. إنّ الأمل في التقدّم والرّقي يؤدي إلى الثقة بالنفس والطمأنينة في حياة الإنسان حيث يعبّر عنها بالصحة النفسية في الحياة.

ومن جانب آخر، إنّ مراعاة العدالة ومنح حقّ الفقراء والمحرومين يقضي على الفقر المدقع في المجتمع وبذلك لن يتضرّر أحد بسبب عدم تلبية إحتياجاته الإقتصادية الأساسية.

إضافةً إلى الآثار الّتي ذكرناها آنفاً، يمكن أن نذكر آثار أخرى لتطبيق العدالة الإقتصادية في المجتمع منها:

١- التزكية الباطنيّة للذين يساعدون النّاس ماديّاً؛ والتقرّب إلى الله وتنمية الروح وتنقية أموالهم؛

٢- تعزيز روح الأخوّة بين النّاس(٥٢).

تعتبر هذه الأهداف من القضايا المستسلم بها في التعاليم الإسلاميّة. على سبيل المثال، في دفع الزكاة والخُمس، والذي يشمل البُعد العباديّ بالإضافة إلى الجانب الإقتصادي، وتهدف نفقاته إلى ضمان العدالة الإقتصادية، يشترط فيه الإخلاص وصدق العمل وهذا مما

يجعل المرء يتقرّب إلى الله.

أمّا حول الهدف الثاني، فجدير بالذكر أن دين الإسلام كونه ديناً شاملاً وواسعاً فقد اهتمّ في قواعده وتعاليمه بخلق الوحدة في المجتمع الإسلامي وتعزيز الشعور بالمسئولية والأخوة بين الناس. وعندما يتعامل الناس مع الفقراء والمحرومين في المجتمع دون اتّخاذ إجراءات مناسبة تجاههم، فبعد فترة سيصبحون غير مبالين بهم وسيبدو حرمانهم أمراً طبيعياً بالنسبة لهم، ولكن عندما يتمّ تحقيق العدالة الإقتصادية في المجتمع فيلتزم الجميع الإسراع بمساعدة الدولة الإسلامية واتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء على الحرمان.

يرتكز تطبيق العدالة الإقتصادية في المجتمع على سلسلة من المبادئ العقائدية والبنى التحتية المعرفيّة، وسيؤدي تحقيق هذه المبادئ إلى تغيير أسلوب الحياة، فمن هذه المبادئ هي كما يلي:

١ـ مبدأ ملكية الله

على أساس العقيدة الإسلاميّة إنّ الله سبحانه وتعالي هو المالك الحقيقي للكون، والإنسان هو خليفة الله في الأرض ووصياً إلهياً. لذلك، فإن ثروات الأرض وإمكانياتها ومواردها لم تكن في الواقع ملكاً حقيقياً للإنسان وقد أودعت إليه من أجل الأمانة والإستهلاك فقط [٥٣].

ولهذه العقيدة دور فعال في التوزيع العادل للثروة، لأنها ترفض الحرية غير المحدودة للملكية الخاصة التي هي مصدر عدم المساواة، وفي الوقت ذاته تقوم بتربية الإنسان روحياً وأخلاقياً حيث يقوم بمنح المزيد من ثروته وإمكانيّاته للمحتاجين، كما جاء في القرآن الكريم في إشارة إلى هذه الملاحظة: ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾[٥٤] ﴿وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾[٥٥] ويستخدمها الإنسان بإذن من الله[٥٦] ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾[٥٧].

ولكن في المدرسة الرأسمالية، الإنسان هو المالك الحقيقي لنفسه وأمواله، ولا يعتبر أيّ ملكية لله سبحانه وتعالي، وهذا مما يتسبب في حدوث انشطارات طبقية في المجتمع ويؤدّي إلى الفقر والتكاثر فيه[٥٨].

٢ـ مبدأ العدالة

في العقيدة الإسلاميّة، تقوم الخلقة على أساس العدل، ويقوم نظام التشريع على هذا المبدأ بما يتماشى مع نظام الخلقة، بحيث تكون العدالة في النظام الإسلامي مبدأ ثابتاً، وهي تحكم على جميع المبادئ وفروعها[٥٩]. إنّ للعدالة في توزيع الثروة من القضايا الإسلاميّة يتصوّر هدفين:

أولاً: الحدّ من التجاوزات المالية والقضاء على الفقر والتكاثر.

ثانياً: تمتُّع جميع الناس من الإمكانيّات المادية وعدم حصرها في فئة معينة[٦٠].

٣ـ مبدأ الأخوة

يمثّل المجتمع الإسلامي جسداً واحداً حيث يسبّب آلام ومعاناة كلّ فرد من المجتمع معاناة الآخرين وردّ فعلهم، ولا يتمزّق فيه عقد الأخوة في أيّ ظروف. حيث يقول الإمام الصادق عليه السلام: ((الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ كَالْجَسَدِ الْوَاحِدِ إِذَا اشْتَكَى شَيْئاً مِنْهُ وَجَدَ أَلَمَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ جَسَدِهِ[٦١])). في تفسير هذا المبدأ، تؤكّد التعاليم الدينية أنّ الأخوّة ليست أمراً احتفالياً ولفظياً فحسب، بل إنّها تتجلى في شكل ((حقّ المؤمن على المؤمن)) ويبدو أنّ جزءاً مهمّاً منها يرتبط بالمال والشؤون المالية والإقتصادية.

٤ـ مبدأ القناعة في الحياة

إنّ القناعة تعني الإكتفاء بالقليل[٦٢]. من وجهة نظر علم النفس، إنّ القناعة تجلب رضاً وارتياحاً لصاحبها، حتى يستمتع المرء بحياته رغم قلة استهلاكه وعدم امتلاكه للثروة. إنّ القناعة مع الإستغناء والثروة تعتبر من العوامل التي تجعل الحياة ممتعة، ولكن الثروة لن تجعل الحياة ممتعة من دون القناعة. إنّ المجتمع الإستهلاكي الذي لا يقوم على أساس القناعة لا يؤدّي إلى ارتياح مواطنيه. إنّ القناعة تمنع الفساد الناجم عن الجشع للثروة، وتحدّ من الخسائر الإقتصادية وتجعل فائض الإنفاق يستخدم في المشاركات الإجتماعية والإقتصادية. ومع ذلك فإن القناعة لا تتعارض مع مبدأ الاعتدال، لأنّ القناعة في نطاق الإعتدال هو أن نكتفي بالإستهلاك الأقلّ ولا نتجاوز الحدود في ذلك[٦٣].

٥ـ مبدأ طلب الرزق الحلال

إنّ طلب الرزق الحلال وتجنّب المال الحرام يدفع الجميع إلى السعي وراء نتيجة جهودهم وتجنّب الإستغلال وابتزاز أموال الآخرين. ويعترف الإسلام حدوداً معيّنة للأنشطة الإقتصادية ويطلق عليها بالحرام والحلال، ويعتبر أيّ انتهاك لهذه الحدود سبباً لإتلاف نتيجة العمل أو بطلانها(٦٤).

إنّ الربا الذي أمر الإسلام بتحريمه يعتبر من المحرّمات التي لها فاعلية كبيرة في خلق الظلم والإنشطارات الطبقية في المجتمع. وقد أكد على حرمته حيث أعتبر الرّبا خطيئة كبرى وقد ذكرت عدّة آيات في تأنيبه(٦٥).

النتيجة:

وفقاً لدراسة آيات القرآن الكريم وأحاديث الأئمّة المعصومين عليهم السلام، تعتبر العدالة الإقتصادية من أهمّ أهداف النظام الإقتصادي الإسلامي، كما يتضح من الحياة العملية للأمير المؤمنين عليه السلام. تؤكّد العديد من الآيات والأحاديث على أهمية العدالة بشكل عام، والعدالة الإقتصادية بشكل خاص، لدرجة أنه يجدر القول إن العدالة سمة لا يمكن فصلها عن الشريعة الإسلامية.

يجب مراعاة العدالة في جميع عمليّات الإقتصاد، ولا يجوز في الإسلام أي احتكار في عمليّة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك؛ ومع أنّ درجات الأفراد تختلف بحسب الحاجة وكميّة الجهد الذي يبذلونه في هذا المجال، ويمكن أن تؤدي إلى فوائد مختلفة للأفراد من الإمكانيّات، وهي الإختلافات الأساسية التي يذعن بها الإسلام.

في أسلوب الحياة الإسلامية، بما أنّ الأصول الأساسيّة لهذا الأسلوب مستمدة من الإسلام، تعتبر الملكية في الحقيقة لله سبحانه وتعالي، وهذا المعتقد يدفع الأغنياء إلى جعل ممتلكاتهم متاحة للمحتاجين، لأن الله قد نصح الأغنياء أن يقوموا برعاية الفقراء. والأثر الرئيسي لمراعاة العدالة الإقتصادية والذي هو من مبادئ أسلوب الحياة الإسلامية، هو القضاء على الفقر في مستوي كبير من المجتمع، ولهذا يسبب ارتفاع مستوى الأمل بين أفراد المجتمع ويوفّر راحة البال التي يعبّر عنها اليوم بالصحة النفسية في الحياة.

هوامش البحث

(١) . اليوسفي، أحمد علي، عدالت اقتصادي، مجله اقتصاد اسلامي، بهار١٣٨٤، شماره ١٧،ص٩٥.
(٢) . الرسوليان، سيد عباس، مجموعه مقالات همايش دوسالا نه اقتصاد اسلامي، ص١٤٥.
(٣) . القرضاوي، يوسف، مشكله الفقر وكيف عالجها الاسلام، ص٣٤.
(٤). سيد جمال الدين الموسوي، عدالت اجتماعي در اسلام، تهران، مؤسسه فرهنكي دانش و انديشه معاصر، ١٣٨٠، ص٢٠.
(٥) . الراغب الاصفهاني، مفردات الفاظ القرآن، بي جا، دار المكاتب العربي، ١٣٩٢ هـ.ق، ص٣٣٦.
(٦) . همان ، ص٤١٨.
(٧) . علي اكبر دهخدا، لغت نامه دهخدا، ج٩، تهران، انتشارات دانشكاه تهران، جاب اول، دوره جديد، ١٣٧٣) صص ١٣٩٠٧
(٨) . يوسف البحراني، الحدائق الناضرة، ج١٠، ص١٣.
(٩) . ديرباز، عسكر، عدالت اقتصادي در كلام و سيره علي عليه السلام، http://www.imamalinet.net/.
(١٠) . نحل: ١٦، آيه٩، اعراف: ٧، آيه ٢٩.
(١١) . بزوهشكاه حوزه و دانشكاه، مباني اقتصاد اسلامي، ص٧٣
(١٢) . المير معزي، سيد حسين، نظام اقتصادي إسلام ((اهداف وانكيزها))، ص١١١.
(١٣) . الحاج حسيني، حسن، عدالت اجتماعي در حوزه اقتصاد، ص٣.
(١٤) . صدر، محمدباقر، اقتصاد ما، مترجم: محمدكاظم موسوي، انتشارات اسلامي وابسته به جامعه مدرسين قم، قم، بي تا، ج١، ص٣٢٤
(١٥) . الصدر، محمد باقر، اقتصاد ما، مترجم:ع. اسبهبدي، انتشارات اسلامي وابسته به جامعه مدرسين قم، قم، بي تا، ج٢، ص٢٩٩
(١٦) . اليوسفي، احمدعلي، كتاب نقد، شماره ٣٧، بزوهشكاه فرهنكاه فرهنك انديشه اسلامي، زمستان ٨٤، ص٧٦.
(١٧) . عرب مازار، عباس، راهبرد عدالت اقتصادي، مجله اقتصاد اسلامي، بابيز ١٣٨٣، شماره ١٥، ص٥.
(١٨) . الرحمن:٥٥، آيه ١٠.
(١٩) . الحشر:٥٩، آيه٧.
(٢٠) . المكارم الشيرازي، ناصر، تفسير نمونه، ج٢٣، ص٥٠٧.
(٢١) . هادوي تهراني، مهدي، ساختار كلي نظام اقتصادي اسلام در قرآن، ص١١٠
(٢٢) . البقرة:٢، آيه١٨٨
(٢٣) . القرائتي، محسن، تفسير نور، ج١، ص٢٩٦
(٢٤) . النساء:٤،آيه١٣٥

(٢٥) . المكارم الشيرازي، ناصر، تفسير نمونه، ج٤، ص١٦٢
(٢٦) . الهادوي الطهراني، مهدي، ساختار كلي نظام اقتصادي اسلام در قرآن، ص١٠٧
(٢٧) . النحل:١٦، آيه٩٠
(٢٨) . الهادوي الطهراني، مهدي، ساختار كلي نظام اقتصادي اسلام در قرآن، ص١٠٦
(٢٩) . الحديد:٥٧، آيه٢٥
(٣٠) . المكارم الشيرازي، ناصر، تفسير نمونه، ج٢٣، ص٣٧٠
(٣١) . الهادوي الطهراني، مهدي، ساختار كلي نظام اقتصادي اسلام در قرآن، ص١٠٥
(٣٢) . التوبة:٩، آيه٣٤
(٣٣) . الهادوي الطهراني، مهدي، ساختار كلي نظام اقتصادي اسلام در قرآن، ص١١٠
(٣٤) . تميمي الآمدي، عبد الواحد بن محمد، غرر الحكم و درر الكلم، مصحح: رجائى، سيد مهدى، ص٣١
(٣٥) . الحكيمي، محمدرضا و حكيمى، محمد و حكيمى، على،الحياة، ترجمه: احمد آرام،ج٣،ص٢١
(٣٦) . تميمى الآمدي، عبد الواحد بن محمد، تصنيف غرر الحكم و درر الكلم، مصحح: درايتى، مصطفى، ص٣٤٠
(٣٧) . همان، ص٢٩٨
(٣٨) . الشريف الرضي، محمد بن حسين، نهج البلاغة، مصحح: صالح، صبحي، ص٤٣٨
(٣٩) . تميمي الآمدي، عبد الواحد بن محمد، غرر الحكم و درر الكلم، مصحح: رجائى، سيد مهدى، ص١٨٥.
(٤٠) . همان، ص٦٨٨
(٤١) . الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، مصحح: خرسان، حسن الموسوى، ج٤، ص١٣٦
(٤٢) . ابن شعبة الحراني، حسن بن على، تحف العقول، مصحح: غفارى، على اكبر، ص٣٢٠
(٤٣) . ابن شهر آشوب المازندراني، محمد بن على، مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، ج٢، ص٩٩.
(٤٤) . التميمي الآمدي، عبد الواحد بن محمد، تصنيف غرر الحكم و درر الكلم، مصحح: درايتى، مصطفى، ص٣٤٠.
(٤٥) . شريف الرضي، محمد بن حسين، نهج البلاغة، مصحح: صالح، صبحي، ص٤٣٦.
(٤٦) . الليثي الواسطي، على بن محمد، عيون الحكم و المواعظ، مصحح: حسنى بيرجندى، حسين، ص٤٨.
(٤٧) . نفس المصدر، ص٣٤٢.
(٤٨) . المجلسي، محمد باقر بن محمد تقى، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، مصحح: رسولى محلاتى، سيد هاشم، ج٦، ص٢٦٥.
(٤٩) . الحكيمي، محمدرضا و حكيمى، محمد و حكيمى، على، الحياة، مترجم:احمد آرام، ج٥، ص٢٧١.
(٥٠) . المجلسي، محمد باقر بن محمد تقى، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، مصحح: رسولى محلاتى، سيد هاشم، ج٦، ص٢٦٥.
(٥١) . البقرة:٢، آيه٢٢.٢٩، اعراف:٧، آيه:١٠، ابراهيم:١٤، آيه:٣٢

(٥٢) . انس الزرقا، محمد، عدالت توزيعي در اسلام، مترجم: علوي، سيد اسحاق، مجله نامه مفيد، بابيز ٧٩،شماره ٢٣، ص١٠٩

(٥٣) . الأيرواني جواد، اخلاق اقتصادي از ديدكاه قرآن و حديث،ص١٤٤

(٥٤) . الحديد:٥٧، آيه٧.

(٥٥) . النور:٢٤، آيه٣٣.

(٥٦) . البقرة:٢، آيه٦٠و١٦٨؛ مائده:٥،آيه ٨٨؛ انعام:٦، آيه ١١٨

(٥٧) . التوبة:٩،آيه٥٣؛ حديد:٥٧،آيه٧؛ منافقون:٦٣،آيه١٠

(٥٨) . الأيرواني جواد، آشنايي با اقتصاد اسلامي، ص١٣٨

(٦٠) الحكيمي محمدرضا، الحياه، ج٦، ص٤٣٠.

(٦١) الأيرواني جواد، اخلاق اقتصادي از ديدكاه قرآن و حديث، ص١٤٤.

(٦٢) الكوفي الأهوازي، حسين بن سعيد، المؤمن، ص٣٨.

(٦٣) الراغب الأصبهاني، المفردات، ص٦٥٨.

(٦٣) الأيرواني جواد، اخلاق اقتصادي از ديدكاه قرآن و حديث، ص٢٨٦.

(٦٤) . اليوسفي نزاد علي، اقتصاد اسلامي و نظريه عدالت اقتصادي، سايت انجمن علمي اقتصاد اسلامي ايران، http://www.ieaoi.ir/

(٦٥) . البقرة: ٢، آيه ٢٧٨ و ٢٧٩.

قائمة المصادر والمراجع

إن خير مانبديء به القرآن الكريم

١. اليوسفي، احمدعلي، عدالت اقتصادي، مجله اقتصاد اسلامي، شماره ١٧، بهار١٣٨٤ش
٢. القرضاوي، يوسف، مشكله الفقر و كيف عالجها الاسلام، چ ششم، مكتبه وهبه، قاهره، ١٤١٥ ق
٣. موسوي، سيد جمال الدين، عدالت اجتماعي در اسلام، مؤسسه فرهنگي دانش و انديشه معاصر، تهران، ١٣٨٠
٤. الراغب الأصبهاني، مفردات الفاظ القرآن، چ اول، دار العلم، لبنان، ١٤١٢ ق
٥. دهخدا، على اكبر، لغت نامه دهخدا، چ اول، انتشارات دانشگاه تهران، تهران، اول، ١٣٧٣ش
٦. البحراني، يوسف، الحدائق الناضرة، تحقيق محمدتقي ايرواني، جماعه المدرسين، قم، بي تا
٧. پژوهشگاه حوزه و دانشگاه، مباني اقتصاد اسلامي، چ چهارم، سمت، تهران، ١٣٨٩ ش
٨. الميرمعزي، سيد حسين، نظام اقتصادي اسلام ((مباني مكتبي))، چ اول، كانون انديشه جوان، تهران، ١٣٧٨ ش

٩. ----------، نظام اقتصادي اسلام ((اهداف و انگيزهها))، چ اول، موسسه فرهنگي دانش و انديشه معاصر، تهران، ١٣٧٨ ش
١٠. الحاج حسيني، حسن، عدالت اجتماعي در حوزه اقتصاد، فصلنامه علمي پژوهشي مطالعات انقلاب اسلامي، شماره ١١، زمستان ١٣٨٦ ش
١١. الصدر، محمدباقر، اقتصاد ما، ترجمه موسوي، محمدكاظم، انتشارات اسلامي وابسته به جامعه مدرسين قم، قم، بي تا
١٢. عرب مازار، عباس، راهبرد عدالت اقتصادي، مجله اقتصاد اسلامي، شماره ١٥، پاييز ١٣٨٣
١٣. المكارم الشيرازي، ناصر، تفسير نمونه، چ اول، دار الكتب الإسلامية، تهران، ١٣٧٤ ش
١٤. القرائتي، محسن، تفسير نور، چ يازدهم، مركز فرهنگى درس هايى از قرآن، تهران، ١٣٨٣ ش
١٥. الهادوي الطهراني، مهدي، ساختار كلي نظام اقتصادي اسلام در قرآن، چ اول، موسسه فرهنگي خانه خرد، قم، ١٣٨٨ ش
١٦. التميمي الآمدي، عبد الواحد بن محمد، غرر الحكم و درر الكلم، مصحح رجائى، سيد مهدى، چ دوم، دار الكتاب الإسلامي، قم، ١٤١٠ ق
١٧. الحكيمي، محمدرضا و ديگران، الحياه، ترجمه آرام، احمد، چ اول، دفتر نشر فرهنگ اسلامى، تهران، ١٣٨٠ش
١٨. شريف الرضي، محمد بن حسين، نهج البلاغة، مصحح صالح، صبحي، چ اول، هجرت، قم، ١٤١٤ق
١٩. الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، مصحح خرسان، حسن الموسوى، چ چهارم، دار الكتب الإسلاميه، تهران، ١٤٠٧ ق
٢٠. ابن شعبة الحراني، حسن بن على، تحف العقول، مصحح غفارى، على اكبر، چ دوم، جامعه مدرسين، قم، 1363 ش
٢١. ابن شهر آشوب مازندرانى، محمد بن على، مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، چ اول، علامه، قم، ١٣٧٩ق
٢٢. المجلسي، محمد باقر بن محمد تقى، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، مصحح رسولى محلاتى، سيد هاشم، چ دوم، دار الكتب الإسلامية، تهران، ١٤٠٤ ق
٢٣. انس الزرقا، محمد، عدالت توزيعي در اسلام، ترجمه علوي، سيد اسحاق، مجله نامه مفيد، شماره ٢٣، پاييز ٧٩
٢٤. الأيرواني، جواد، اخلاق اقتصادي از ديدگاه قرآن و حديث، چ دوم، آستان قدس رضوي، مشهد، ١٣٩٠ ش
٢٥. فيض الكاشاني، محمد محسن بن شاه مرتضى، تفسير الصافي، تحقيق اعلمى، حسين، چ دوم، انتشارات الصدر، تهران، ١٤١٥ ق
٢٦. الكوفي الأهوازي، حسين بن سعيد، المؤمن، مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، قم، ١٤٠٤ ق.